الأهرام

المصدر :

التاريخ :

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام فى مثلث الازمة «٤»

مطلوب انشاء صندوق ادخار فلسطينى على غرار سنغافورة

ادى القرب الشديد للضفة الغربية وغزة من اسواق العمالة الاسرائيلية المهمة، بالاضافة إلى حالة الاقتصاد الفلسطينى المحلى الاقل نمـــوا، إلى اعتماد العمال الفلسطينيين على الحصول على فرص عمل فى اسرائيل بصـورة كبيرة وحتى وقت قريب كـان ثلث القـوى العاملة الفلسطينية يعمل فى اسرائيل. وبالرغم من قرب الاسرائيليين والاردنيين، فإن اسبابا سياسية واضحة تمنع كلا منهم من العمل فى اسواق عمالـة الآخـر كما أن الفلسطينيين المقيمين بـالاراضى المحتلـة غير مسموح لهم بالحصول على فرص عمل فى الاردن.

وعـدم الاستفـادة الكـاملة من العمالـة لـه اثـاره السيئـة على الاقتصـــاد فى اسرائيل والاردن وفلسطين ففـى اسرائيل ارتفعـت البطـالـة من ٤,٨٪ عـام ١٩٨٠ إلى ١٠,٨٪ فى عام ١٩٩١. ويرجع ذلك إلى هجـرة اليهود «السـوفييت» إلى اسرائيل وفى الضفة الغـربية ارتفع معدل البطـالة، بما فى ذلك العمالة المؤقتة، والتغيب عن العمل من ١٢,٨٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٥,٣٪ فى عام ١٩٩١. فى حين بلغت هذه القطاعات فى غزة فى نفس الفترة ٩٪ و١٩,٣٪ وتعتبر الانتفـاضـة والكسـاد العـاملين الاسـاسيين وراء ذلك وفى الاردن ارتفع معدل البطالة من ٤,٣٪ فى عام ١٩٨٢ إلى ١٩٪ فى عـــام ١٩٩١، نتيجـــة لموجـــة عـــودة الاردنيين والفلسطينيين من الخليج بعد الحرب.

ونتيجـة للتوتـرات الاجتماعيـة الناجمة عن زيـادة معدل عدم الاستفادة من القوى العاملة، يفضل كل من الاسرائيليين والفلسطينيين تحول العمالة الفلسطينيـة من اسرائيل إلى الكيان الفلسطينى وحتى فى حالة تجنب زيادة معدل البطالة والفقر فى الضفة الغربية وغزة عما هـو عليـه الحال الآن، فإن حصـــول اعـداد كبيرة من الفلسطينيين والاسرائيليين على فرص عمل يعد مسالة اساسية ويتضـاءل حاليا الطلب الاسرائيلى على العمال الفلسطينيين بسبب الاحتكاكـات والتنافس على فرص العمل بـالنسبـة للفلسطينيين من جـانب المهـاجـرين السـوفيت كما ان هنـــاك هبـوطـا فى قطاع التشييد الاسرائيلى وربما يتـــزايـــد الطلب المحلى على العمال الفلسطينيين فى الوقت الذى يتحرر فيه اقتصادهم من القيود الاسرائيلية وتنفتح فيه التجارة.

إلا أن واقع سوق العمالة الفلسطينيـة المحلية هو ما يأتى: يبلغ معـدل النمو السنـوى للباحثين عن فـرص عمـل مـن الفلسطينيين ٩ الاف، فى حين لايزيـد النمو السنوى للـوظائف الجديـدة عن ٤ الاف فرصـة عمل. وهكذا نجد أن هناك عجزا سنـويا فى فرص العمل قدر خمسـة الاف وظيفـة. و هـذا العجـز يتراكم فى غيـاب حدوث اى تغيير واضافـة إلى الحاجة إلى ايجاد وظائف محلية قد يسمح اى اتفاق فى مباحثات السلام بعـودة بعض اللاجئين وهنـا يصبح تحديـد عـدد الـلاجئين العـائدين ضربـا من ضروب التخمين واذا أضيـف عدد العمال العـائدين من سوق العمالـة الاسرائيليـة إلى عدد اللاجئين العائدين، فإن الضغط على البطـالـة قـد يصل إلى مستويات خطيرة.

تقليص تدفق العمالة الفلسطينيـــة إلى اسرائيل يغـــذى التطـرف السيـاسى

لذلك تنشأ حـاجة إلى وجود حـركـة مطـردة نحـو تحريـر تجارة السلع والخدمات بين اسرائيل والاردن والضفة الغربية وغـزة. وتوصياتنا فيما يتعلق بتـدفق العمالة اكثر تعقيدا فنحن نؤيد استمرار تدفق العمالة من قطاع غزة والضفة الغربية إلى اسرائيل ونوصى بشدة بعدم قيام اية محاولات لتقليص حجم هذا التـدفق بصورة اسرع مما يجب ان ذلك اذا حدث فسوف يزيد من معدل البطالة والفقر فى الضفة الغربية وغزة وربما يؤدى إلى تشجيع الراديكـالية السياسية ولابد مـن زيادة فرص العمل فى القطاع الخاص بـالضفة الغربية وقطـاع غزة بـالنسبـة للعمال الفلسطينيين الا أن هـذا غير محتمل الحدوث بسرعـة فـذلك سـوف يحتـاج إلى تـراكم للاستثمار.

اننـا نـوصى بعـدم الاسراع بفتح سـوق العمالـة الاردنية الضعيفة امام الفلسطينيين فسوف يؤدى ذلك إلى انخفاض الاجور وزيادة التوترات هناك.

وهنـاك منطقة مهمـة بالنسبـة لتطوير السياسـة الخاصة بالعمالة له عـلاقة بالتأمينات الاجتماعية ففى الوقت الذى يتم فيـه تـوظيف العمال الفلسطينيين من خلال مكـاتب التوظيف الاسرائيلية التى تـدفع رسوم التأمينـات الاجتماعيـة فـإنهم لايتلقـون تعـويضـات

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

متكافئة. ويخضع الفلسطينيون لتعويضات التامينات الوطنية فى اسرائيل فى حالة وقوع حوادث عمل ويحصلون على تعويضات الفصل من العمل فى حالة تعرض المؤسسات التى يعملون بها للافلاس الا أن هؤلاء لا يحصلون على معاشات التقاعد بسبب بلوغ السن القانونية ولا على تامينات البطالة او علاوات اعالة الاطفال.

وتقديرنا هو انه على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية، على اكثر تقدير، بلغت تراكمات الفروق بين مادفعه الفلسطينيون للتامينات الاجتماعية والتعويضات التى حصلوا عليها ٢٥٠ مليون دولار، ناهيك عن الفوائد والسؤال هو ماذا يجب عمله بالنسبة للتعويض عن هذه الفروق ووضع سياسة للمستقبل وتقول الحكومة الاسرائيلية ان جزءا ضخما من مبلغ الـ ٢٥٠ مليون دولار كان يتم تحويله سنويا لميزانية الادارة المدنية ولذلك لابد أن يخصم ما تم تحويله من المبلغ الا أن الحكومة لم تصدر أى بيانات عن ذلك.

وعندما يتم الاعتراف ببعض الموازنات السابقة مثل مدفوعات التامينات الزائدة من جانب الفلسطينيين العاملين فى اسرائيل، فإن المبالغ المستحقة لهم يمكن تحويلها إلى صندوق ادخار فلسطينى، إذا انشىء مثل هذا الصندوق حسب اقتراحنا الذى سياتى فيما بعد ويمكن ايضا دفع هذا المبلغ نقدا أو منحة لهم كحقوق تامين باثر رجعى فى اسرائيل ويمكن الجمع بين هذه الاقتراحات الثلاثة وهذه الخيارات نفسها متاحة للمستقبل اى لاقامة صندوق إدخار فلسطينى تقدم له الاموال التى يدفعها المستخدمون حاليا على أن يكون ذلك باسم كل عامل على حدة أو أن يكون العمال الفلسطينيون دائمين لنظام التامينات الاجتماعية الاسرائيلى باشتراكاتهم والخيار الثالث هو خفض اشتراكاتهم

٢٥٠ مليون دولار اخذتها اسرائيل من العمال الفلسطينيين.. ويجب عليها التعويض

وفى حالة معاملة الموازنات السابقة على انها ضرائب فمن الممكن توجيهها إلى هدف عام مثل تمويل التنمية فى الضفة الغربية وغزة أو جعلها نواة لصندوق ادخار فلسطينى.

اننا نوصى بأن تكون هناك دراسة جادة من جانب سلطات الحكم الذاتى الفلسطينى وإدارة المالية فيها باقامة «صندوق ادخار» فلسطينى كما هو قائم فى سنغافورة وفى ظل نظام صندوق الادخار يتلقى الافراد تعويضات طبقا لاشتراكاتهم فالتعويضات التى يحصلون عليها هى تشغيل الاشتراكات والفوائد الناتجة عن استثمار الاشتراكات ولاتكون هناك تحويلات بين الافراد.

وهناك مسالتان تمثلان شكلا من اشكال المخاطر التى يغطيها صندوق الادخار ومستوى الاشتراكات ومع ان دخل الفرد مبدئيا سيكون منخفضا فى الكيان الفلسطينى الوليد، فاننا نقترح ان يغطى الصندوق مخاطر الدخول المنخفضة وكبر السن وتامين حوادث العمل والتامين الصحى وتمشيا مع ما أثير فى الورقة المقدمة فى هذا التقرير عن الشئون المالية، ينبغى أن تكون التعويضات محدودة بحيث تظل الاشتراكات عند مستوى مقبول فى البداية ومع تزايد مستوى دخل الفرد الفلسطينى ينبغى زيادة التعويضات والاشتراكات وبناء على ذلك ينبغى مطالبة المساهمين فى صندوق الادخار باستخدام جزء مما يحصلون عليه فى شراء اقساط سنوية للتامين الصحى ويمكن السماح لهم أو مطالبتهم باستخدام جزء آخر لمشتريات الاسكان وهذا معناه حدوث زيادة فى دخل الفرد وبالتالى زيادة معدلات الاشتراكات فى الصندوق.

وهناك ميزة خاصة يتمتع بها صندوق الادخار وهى انه يشجع الادخارات الشخصية. إذا كانت معدلات العائد على الاستثمارات المحلية مرتفعة فإن هذه المدخرات يمكن توجيهها إلى انشطة القطاع الخاص التى سوف توفر فرص عمل محلية للعمال الفلسطينيين الا اننا نلفت النظر إلى ضرورة عدم المبالغة فى أهمية توفير فرص عمل فى القطاع الخاص داخل الضفة الغربية وغزة للعمال الفلسطينيين فى المستقبل القريب.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية